9 – الدراسات السابقة

إن الاطلاع على الدراسات والأبحاث السابقة قبل البدء في أولى خطوات البحث يوفر للباحث مايلي:

-بلورة مشكلة البحث التي يفكر فيها وتحديد أبعادها ومجالاتها.

-إثراء مشكلة البحث التي اختارها الباحث.

-تزويد الباحث بالكثير من الأفكار والأدوات والإجراءات والاختبارات التي يمكن أن يستفيد منها في إجراءاته لحل مشكلته، إضافة إلى تزويده بالكثير من المراجع والمصادر الهامة.

-توجيه الباحث إلى تجنب المزالق التي وقع فيها الباحثون الآخرون وتعرفه بالصعوبات التي واجهوها.

-الاستفادة من نتائج الأبحاث والدراسات السابقة من خلال بناء مسلمات البحث اعتمادا على النتائج التي توصل إليها الآخرون واستكمال الجوانب التي وقفت عندها الدراسات السابقة.

ومن اهم هذه الدراسات على الرقابة نجد:

1- **الدراسة الاولى** :

عنوان الدراسة: الرقابة التنظيمية والأداء، من إعداد إيمان محامدية، رسالة مكملة لنيل درجة الماجستير في تنمية وتسيير الموارد البشرية، أنجزت هذه الدراسة في سنة 2008 – 2009، وهي دراسة ميدانية بمركب تمييع الغاز الطبيعي GL1/K، بسكيكدة -الجزائر.

انطلقت هذه الدراسة من التساؤل الرئيسي التالي: هل هناك علاقة بين الرقابة التنظيمية ومعدلات الأداء؟ وينطوي هذا التساؤل على أسئلة فرعية وهي كالآتي:

-هل يؤدي الالتزام بالقواعد البيروقراطية إلى زيادة التحكم في العمل؟

-هل يؤدي تحديد الأدوار التنظيمية إلى زيادة الفعالية؟

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي حتى يتم تشخيص واقع قطاع أو مؤسسة أو جماعة معينة متبعين في ذلك الإجراءات المألوفة وهي: الملاحظة، المقابلة الحرة، السجلات والوثائق، إضافة إلى التحليل الكمي والكيفي للبيانات، وكذلك استخدام منهج المسح بالعينة.

وقد شمل مجتمع البحث بعض العاملين في مركب تمييع الغاز الطبيعي حيث تم تطبيق هذه الاستمارة على قسم الاستغلال الذي يضم عملية الإنتاج بجميع فروعها من الإنتاج، صيانة، والتموين ولقد تم اختيار هذا القسم على اعتباره أنسب قسم تظهر في عملية الرقابة التنظيمية من خلال تواجد المشرف بصورة واضحة، وبناءً على هذا فقد تم اختيار نسبة 15% من هذه الوحدة التي تضم 516 عاملا، فكانت العينة تمثل 77 مبحوثا موزعين على الأقسام السابقة الذكر.

هدفت هذه الدراسة إلى محاولة التعرف على مؤشرات الرقابة، والأداء وكذلك نمط الرقابة الأكثر فعالية في زيادة الأداء، والكشف عن ارتباط الرقابة التنظيمية بالأداء، مع تحديد نوع العلاقة بين تحديد الأدوار التنظيمية والفعالية.

توصلت هذه الدراسة إلى النتائج الميدانية التالية:

-الالتزام بالقواعد البيروقراطية التي تؤدي إلى التحكم في العمل، على اعتبار أن كل من وضوح اللوائح التنظيمية وتنفيذ القوانين والانضباط تؤدي إلى إنجاز العمل في المواعيد المحددة، والسرعة في إنجاز المهام وتحمل المسؤولية.

-نمط الرقابة المستخدم في هذه المؤسسة هي رقابة صارمة وهذا ما يجعل العامل منضبطا في الالتزام بالقوانين والتعليمات بصفة مستمرة ودائمة، لأن وجود المشرف مع العاملين يزيد انضباطهم ويجعلهم أكثر ارتياحًا مما يؤدي إلى زيادة أداء العامل.

-هناك تحديد في محتوى الأعمال التي تؤدي إلى إتقان العمل من خلال استيعاب العامل لوظيفته واحترام القوانين التي تفرضها عليه، كما يتعدد الدور الذي يشغله في المؤسسة وكل هذه العوامل تؤدي إلى إتقان العمل، لأن تقسيم العمل يزيد من الرقابة التنظيمية من خلال توحيد إجراءات العمل. (1)

(1) إيمان محامدية، **الرقابة التنظيمية والأداء**، مركب تمييع الغاز الطبيعي بسكيكدة نموذجا، مذكرة لنيل درجة الماجستير في تنمية وتسيير الموارد البشرية، كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإنسانية، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة –الجزائر،2008 –2009.

وفي المقابل فإن الرقابة في موضوع دراستنا، تسعى إلى منح الاستقلالية للعضو الفعال في المجالس المنتخبة وإعطائه الفعالية والنجاعة من خلال الرقابة الدائمة لمدى إنجاز المهام الموكلة لكل عضو وذلك بالتنظيمات والنصوص القانونية المعمول بها فقط .

2- الدراسة الثانية:

عنوان الدراسة: الرقابة الإدارية وعلاقتها بالأداء الوظيفي في الأجهزة الأمنية، من إعداد عبد الله عبد الرحمان النميان، دراسة مقدمة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم الإدارية أنجزت هذه الدراسة في سنة 2003، في حائل، وهي دراسة مسحية على شرطة منطقة حائل-السعودية.

انطلقت هذه الدراسة من التساؤل الرئيسي: ما هو واقع الرقابة الإدارية في الأجهزة الأمنية؟ واندرج تحت هذا التساؤل الرئيسي التساؤلات الفرعية التالية:

-ما هو واقع أنظمة الرقابة الإدارية في شرطة منطقة حائل وما مدى فعاليتها تجاه الأداء الوظيفي في الأجهزة الأمنية؟

-ما هي الإجراءات والوسائل المتبعة في العملية الرقابية؟

-ما هي أهم العقبات والمشكلات التي تواجهها العملية الرقابية في شرطة منطقة حائل؟

-ما هي المقترحات المؤدية لتطوير أنظمة الرقابة الإدارية؟

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي والأساليب الإحصائية، معتمدة في ذلك جملة من الأدوات المستعملة لجمع البيانات والمعلومات وهي: الملاحظة، المقابلة، الاستمارة.

يشمل مجتمع البحث الضباط وضباط الصف من رتبة (رقيب – رئيس) العاملين في شرطة منطقة حائل والمقدر عددهم ب (363) منهم الضباط عددهم (100) والضباط الصف (263) ولقد تم إجراء الدراسة على جميع أفراد العاملين بمجتمع البحث.

هدفت هذه الدراسة إلى تقصي الأصول النظرية في مجال الرقابة الإدارية في الأداء الوظيفي، والتعرف على الجوانب السلبية والإيجابية في عملية الرقابة الإدارية في شرطة منطقة حائل، مع تقديم التوصيات والاقتراحات المناسبة لتفعيل عملية الرقابة الإدارية وتقديم اقتراح لعلاج أوجه القصور ودعم الجوانب الإيجابية، وإجراء مقارنة بين النظرية والواقع للوصول إلى النتائج التي تحدد نقاط الاختلاف والضعف تمهيدا لوضع المقترحات المناسبة للتخلص من الانحرافات والأخطاء.

توصلت هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

-وجود رقابة إدارية بشكل دائم على الأقسام التابعة للشرطة وأن حسن أداء الشرطة يرجع إلى كفاءة العاملين بها وإخلاصهم، وأن الأداء العام لشرطة منطقة حائل يتمتع بمستوى رفيع وأن الرقابة الإدارية ذات فعالية عالية.

-كما أظهرت الدراسة شكوى سكان بمنطقة حائل في ضعف أداء الشرطة ويرجع سبب ضعف الأداء الوظيفي للشرطة لأسباب أخرى غير رقابية.

-وجود تشجيع على المنافسة بين أقسام الشرطة حول الأداء الوظيفي من خلال توعيتهم بممارسة الرقابة الذاتية، مع تكوين وحدات رقابية متخصصة في قياس أداء الشرطة.

-وضع نماذج رقابية جديدة ترفع بصفة دورية حول الأداء الوظيفي، وتعديل اللوائح والتعليمات المتعلقة بإجراءات الرقابة الإدارية.

خلصت هذه الدراسة إلى مجموعة من التوصيات التي تمثلت فيما يلي:

-وضع وتصميم نظام رقابي متخصص وحديث يتلاءم مع واقع مراكز الشرطة وأساليب عملها وأدائها.

-إيجاد معايير لقياس الأداء الشرطي لتعزز استخدام المعايير الإنتاجية والوظيفية الأخرى.

-الاهتمام بأجهزة الاتصال وضمان فاعليتها وذلك بتحديثها وصيانتها ووضعها في متناول الضباط والأفراد.

-الاهتمام بزيادة البرامج التدريبية حول الرقابة الإدارية. [1]

(1) عبد الله الرحمان النميان، **الرقابة الإدارية وعلاقتها بالأداء الوظيفي للأجهزة الأمنية**، دراسة مسحية على شرطة حائل، دراسة مقدمة لنيل درجة الماستر في العلوم الإدارية، كلية الدراسات العليا، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، السعودية، 2003.

ترتبط هذه الدراسة بموضوع دراستنا في أن الرقابة هي عملية ضرورية في أي مؤسسة لأنها تضمن حسن سير الأعمال والالتزام بالأوامر والقوانين وذلك بوضع وتصميم نظام رقابي يتلاءم مع أساليب عملها.

3- الدراسة الثالثة

رسالة ماجستير بعنوان : المعوقات التنظيمية وأثرها على فعالية الجماعات المحلية من إعداد الطالب الصالح ساكري دراسة مقدمة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في علم الاجتماع التنظيم والعمل أنجزت هذه الدراسة في سنة 2008، في ولاية باتنة (دراسة ميداتية بولاية باتنة ثلاث بلديات –باتنة – عين توتة – فسديس

انطلقت هذه الدراسة من التساؤل الرئيسي التالي :

*هل تؤثر المعوقات التنظيمية على فعالية العمليات التنظيمية (لامركزية الادارة –التخطيط –تسيير موارد البشرية –انخاذ القرارات) بالجماعات المحلية

تتفرع عن هذا التساؤل الرئيسي عدة اسئلة متصلة بنيويا ووظيفيا لهذه الدراسة وهي :

تساؤلات الدراسة :

* هل كلما تدخلت او ظهرت المعوقات التنظيمية في اداء الوظيفي لعملية اللامركزية الادارة ادت الى الحد من فعالية مما ينعكس سلبا على اهداف الجماعات المحلية

* هل كل خلل وظيفي مصدره المعوقات التنظيمية في عملية التخطيطات الجماعية المحلية يعد معوقات نمطيما ويحد من فعاليتها وينعكس سلبا على برنامج التخطيط التنموي

* هل تؤدي سيطرة اعتمادات المعوقات التنظيمية في سير عملية تسيير الموارد البشرية بالجماعات المحلية الى انخفاض فعالية اداء العنصر البشرى في احداث تنمية محلية

* هل تؤثر المعوقات التنظيمية على فعالية عملية اتخاذ القرارت بالجماعة المحلية مما يؤدي الى اهدار وتبذير اللامكانيات المادية والمعنوية للجماعات المحلية .

فرضية عامة : تتأثر الجماعات المحلية سلبا بالمعوقات التنظيمية مما يؤثر على فعاليتها

ف 1 : كلما نقصت اللامركزية الادارية ادت الى احد من فعالية الجماعة المحلية

ف2 : كلما كانت عملية التخطيط قاصرة ادى ذالك الى الحد من فعالية الجماعات المحلية

ف 3: ان عدم اعتماد اساليب عملية في تسيير الموارد البشرية يؤدي الى انخفاض فعالية الجماعية المحلية

ف 4: كلما انحرفت عملية اتخاذ القرارت عن اطارها العلمي الموضوعي ادى ذالك الى الحد من فعالية الجماعة المحلية

المنهج المستعمل :

لقد تناول الباحث واستعمال في هذه الدراسة المنهج الوصفي وهذا ضنا منه بان مثل هذه الدراسات تدخل ضمن الدراسات الوظيفية التحليلية التي تقف بالملاحظة والتشخيص ، وعلى هذا الاساس لايقتصر على مجرد جمع البيانات والمعطيات من الواقع وانما جمعها وتحليلها وتفسير سوسيولوجيا ،واستخلاص نتائجها طبقا لاهداف الدراسة

العينة المتخذة لدراسة :

فد اعتمد الباحث في دراسة الميدانية على مسح شامل لكل اطار بلديات ولاية باتنة واعتمد في هذه الدراسة على العينة العشوائية البسيطة من خلال كاتبة اسم كل بلدية في قصاصات ثم خلطها وسخب عينة تقدر بـ 5% من مجموع البلديات الذي يقدر ب 61 بلدية وتتمثل هذه النسبة في ثلاث بلديات وتتمثل هذه النسبة في ثلاث بلديات وهي بلدية باتنة فسديس ، عين توتة واعتبرها كنموذج للدراسة الميدانية وانتقل الى المرحلة الثانية اين تم المسح الشامل لكل اطارات البلديات الثلاثة (من اغضاء الهيئات التنفيذية ،كتاب عامون ،رؤساء الاقسام ، مدراء ، رؤساء المصالح ،رؤساء المكاتب) باعتبارهم هم الاكثر مما رسين للعمليات التنظيمية موضوع الدراسة .

خلاصة توصل الباحث الى ان هذه الدراسة تهدف الى احد اهم التشكلات الرسمية المحلية التي تقوم بتفعيل التنمية المحلية والاهتمام بالمجتمع المحلي الا هو كنظام المحلية باعتبارها تنظيم بيروقراطي ونسق مفتوح موجه نحو تحقيق اهداف محدد من خلال ارتباط بمبدى قدرات العمليات التنظيمية في تفعيلها لتحقيق الاهداف التنظيمية

وأيضا من خلال النتائج التي توصل اليها حول معوقات العمليات التنظيمية (اللامركزية الادارية ،التخطيط تسيير البشرية اتخاذ القرارات) بالجماعات المحلية لثلاث بلديات (باتنة . عين توتة . فسديس .) الى ان التنظيم البيروقراطي بالجماعات المحلية وظائف عكسية (المعوقات التنظيمية) تعمل على الحد من فعالية هذا التنظيم مما تنعكس سلبا على الاهداف التي انشئ لأجلها المتمثلة في احداث تنمية محلية لتلك الاطر الجغرافية المشكلة للجماعات المحلية[1]

ترتبط هذه الدراسة بموضوع دراستنا في أهمية نظام المحلي باعتباره نظام بيروقراطي وأن وظيفة الرقابة في هذا التنظيم إذا لم تماشى مع الاهداف إلا انها تنعكس سلبا عليه ومدى توافقها مع ما هو مخطط له بهدف تسهيل تنفيذ المهام أيضا.

[1] - الصالح ساكري ، **المعوقات التنظيمية وأثرها على فعالية الجماعات المحلية**، دراسة ميدانية بولاية باتنة ثلاث بلديات –باتنة – عين توتة – فسديس دراسة مكملة لنيل درجة ماجستر في علم الاجتماع التنظيم والعمل، كلية العلوم الاجتماعية والانسانية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2008.

خلاصة:

نخلص من خلال هذا التحديد للإطار النظري و المنهجي للدراسة ، إلى أنه يشكل الدعامة الرئيسية للبناء التصوري للموضوع سواء من حيث طرحه للمشكلة البحثية أو من خلال افتراضه للفروض المراد التحقق منها كإجابة مقترحة، أو عن طريق إحاطته بجميع حيثيات البحث من أهمية وأهداف ومفاهيم مفتاحية واستمرارية لدراسات سابقة، وبالتالي يمكن اعتباره بحق مرحلة تمهيدية ومفصلية للفصول القادمة .

وكما تبين من محددات الدراسة، فهي محاولة لتحقيق الاستفادة اللازمة في توظيف ما يتم الحصول عليه من معطيات نظرية أو ميدانية لاحقا، لخدمة أغراض هذه الدراسة.